ليبيا من مشروع التجزئة الى نيل الاستقلال 1945 – 1952

د. محمود العارف قشقش

جامعة المرقب

كلية الاداب والعلوم مسلاتة

مقدمة

تتضمن هذه الورقة البحثية مجريات الأحداث الدولية والمحلية التي دارت في قاعات المؤتمرات الدولية وأروقة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية حول القضية الليبية، والتي تُعد من التركة الاستعمارية الإيطالية بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية.

كما ستوضح لنا هذه الورقة الخلافات بين الدول الكبرى في تلك الفترة حول هذه القضية، فأصبحت مثار خلاف أو جدال بين وزراء خارجية هذه الدول من أجل مصالحها السياسية، فنتج عن هذه الخلافات عقد عدة مؤتمرات دولية في النصف الثاني من العقد الخامس من القرن العشرين اختلفت فيها المصالح بين هذه الدول، ولم تتفق على صياغة نهائية يتم الاتفاق عليها وخاصة في مسألة الوصاية وتقسيم ليبيا.

صاحب هذه التطورات تململ داخل البلاد تمثل في المناداة بالاستقلال وتكوين الدولة الليبية الحديثة، بالإضافة إلى تضامن الجامعة العربية وبعض الدول الإسلامية مع القضية الليبية، وبالفعل نجحت مساعي الجامعة العربية ومنظمة العالم الإسلامي بتحريض من قيادات أو زعامات ليبية مثقفة.

رغم الصعاب والعثرات المتمثلة في الضغوط الدولية، لكن بعد مخاض طالت مُدّته وُلدت ليبيا الحديثة بصدور قرار الأمم المتحدة رقم 289 لسنة 1949 وذلك لمنح ليبيا استقلالها.

وخلال مرحلة الاستقلال تم التوافق بين الزعامات الليبية حول الأمير محمد إدريس السنوسي وتوليته ملكاً على ليبيا، وتم إعلان الاستقلال من مدينة بنغازي في 24 ديسمبر 1951، واتخذت الخطوات الأولى لبناء الدولة بمساعدة الأمم المتحدة ممثلة في مندوبها، وشكلت أول حكومة لتسيير الأمور وصولاً لانتخاب مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ومنها بدأت ليبيا مرحلة جديدة.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها بدأت المشاورات بين دول الحلفاء حول المستعمرات الإيطالية التي كانت ليبيا من ضمنها، والتي صارت ورقة مساومة في التنافس على المصالح الإستراتيجية بين هذه الدول.

اتضح هذا التنافس خلال المداولات التي جرت ما بين عامي 1945-1946، وقد تولى قضية ليبيا دولياً الدول الأربع الكبرى (بريطانيا - فرنسا - أمريكا - روسيا) مما جعل كل دولة من هذه الدول تكيف سياستها تجاه ليبيا مع الأوضاع السياسية المستجدة في ذلك الوقت.

فالقضية الليبية من ضمن القضايا الدولية التي تم التباحث بشأنها في عديد من المؤتمرات الدولية بدأً من مؤتمر (بوتسدام الذي عقد في 17 يوليو 1945م) الذي تم فيه مناقشة محتوى معاهدات الصلح مع إيطاليا والدول التي كانت في صف ألمانيا.

شارك في هذا المؤتمر إحدى وعشرون دولة مدعوة للاشتراك في بحث شروط الصلح، وبفتح باب النقاش حول ليبيا، اقترح مندوب روسيا اقتراحاً تمثل في وضع إقليم طرابلس تحت وصاية حكومته، وفي نفس الوقت طالب المندوب الإيطالي باستعادة ليبيا بأقاليمها الثلاثة تحت وصاية حكومته مع الاحتفاظ بحاميات عسكرية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مهمتها حفظ الأمن. (خدوري، د ت، ص136)

وبعد عدة أشهر وبالتحديد في شهر سبتمبر من نفس العام عقد مؤتمر لندن لمناقشة القضايا الدولية بما فيها قضية ليبيا، ولكن الدول الكبرى بدأت تكشر عن أنيابها بإعادة العجلة إلى الوراء نحو السياسة الاستعمارية السابقة للحرب العالمية الثانية، وتمثل هذا في اقتراح مندوب روسيا بتقسيم ليبيا إلى أربعة مناطق أو أقاليم ووضعها تحت وصاية دول الحلفاء بالتساوي على أن يدير الروس إقليم طرابلس. اعترض المندوب الفرنسي عن هذا الاقتراح وفضل عودة إيطاليا عن طريق الوصاية لليبيا، وفي النهاية تم الأخذ باقتراح كل من مندوب بريطانيا والولايات المتحدة والمتضمن وضع البلاد تحت وصاية الدول الأربع وبرعاية الأمم المتحدة لمدة عشر سنوات وبعدها يتم منح ليبيا استقلالها. (الشريف، 2010، ص333)

وافق مبدئياً مجلس وزراء خارجية الدول الكبرى على وضع ليبيا تحت الوصاية وفقاً للنظام الذي وضعته الأمم المتحدة طبقاً لميثاقها، إلا أنه لم يتفق على شكل الوصاية ومن يتولى إدارتها.

قُدمت اقتراحات بهذا الشأن تم عرضها في مؤتمر باريس عام 1946، فكانت على النحو التالي:

1- الولايات المتحدة رأت أن تتولى الأمم المتحدة الوصاية على طرابلس لمدة عشر سنوات على أن تظل إيطاليا تدير الإقليم وفق التشريعات والقوانين التي يضعها مجلس الوصاية للأمم المتحدة.

2- بريطانيا وجهة نظرها إدماج الإقليم بشكل فوري ومنح ليبيا استقلالها، وهذا الاقتراح يتعارض مع وجهة نظر روسيا.

3- روسيا عدلت اقتراحها وأيدت الوصاية المشتركة تحت لجنة استشارية برئاسة روسيا وعضوية بريطانيا والولايات المتحدة واشتراك مندوبين محليين من طرابلس وبرقة. (طرابلس الغرب، العدد888، ص2 - العدد889، ص1)

فالاقتراح البريطاني جاء قطعاً للطريق أمام روسيا، كما كان للإنجليز علاقات جيدة مع السنوسيين في برقة وعلى اتصال دائم معهم، ومع هذا رحب الليبيون باقتراح بريطانيا لأنه يوصلهم إلى طريق الاستقلال فعمت موجة من السرور كافة شرائح المجتمع الليبي واعتبرت هذا الموقف جميل قدمته بريطانيا للشعب الليبي.

ولتوضيح هذا الارتياح أو الترحيب من قبل بعض أطياف المجتمع الليبي على تصريح السيد بيفن وزير خارجية بريطانيا في مؤتمر باريس حول قضية ليبيا. نشرت صحيفة طرابلس الغرب في أعداد مختلفة مقالات لبعض المثقفين الليبيين ترجمت رأي الشارع حول هذه القضية. وخير مثال على ذلك هذا النص ((وها نحن نسمع اليوم من الأنباء الرسمية الواردة من باريس أن السيد بيفن يقترح استقلال ليبيا الموحدة استقلالً كاملاً، وقد نزل هذا النبأ برداً وسلاماً على نفوس الليبيين الذين كانوا في أشد الاشتياق إلى معرفة وجهة النظر البريطانية تجاه بلادهم)). (طرابلس الغرب، العدد889، ص1)

فالترحيب شمل الأهالي وبالأخص سكان مدينة طرابلس ويتبين هذا من خلال ما قام به مشائخ محلات المدينة بإرسال رسالة شكر وامتنان للحكومة البريطانية والتي حملت واحد وعشرين توقيعا من مختاري محلات المدينة وسلموها إلى كبير متصرفي طرابلس والمقاطعة الغربية الكولونيل تشارلز أولقن.

((نرجو بصفتنا الرسمية عن أهالي المحلات التابعة لنا أن ننوب سعادتكم لإبلاغ شكرنا وتأييدنا لموقف المستر بيفن الذي علق عليه الشعب الليبي أماله المرجوة في الاستقلال والوحدة)) (طرابلس الغرب، العدد893، ص2)

ومع هذا بقيت القضية الليبية قضية جدلية بين الدول الكبرى ويتضح ذلك في مؤتمر باريس الذي التأم في يونيو 1946م بحضور وزراء خارجية الدول الكبرى، غير أنه (لم يتم التوصل في هذا الاجتماع إلى أي اتفاق للخروج بحل يتفق عليه كل الأطراف ينهي مشكلة المستعمرات الايطالية، وقد تقرر تأجيل بحث القضية مدة سنة كاملة بعد أن تصبح معاهدة الصلح مع ايطاليا سارية المفعول على أن تتخلى إيطاليا عن حقها في المستعمرات أثناء هذه الفترة). (زيادة، 1966، ص116)

وبعد نقاش مطول بين وزراء خارجية الدول الكبرى تقرر أن تحرم إيطاليا من كل مستعمراتها، وأن تظل هذه المستعمرات تحت الإدارات القائمة إلى أن يتم الاتفاق على حل المسألة نهائياً، وعلى الدول الأربع أن تتخذ قراراً نهائياً بشأنها خلال سنة واحدة من تاريخ البدء في تنفيذ معاهدة الصلح المزمع عقدها على أن يكون القرار قائماً على (الاستقلال أو الانضمام إلى الدول المجاورة أو الوصاية تتولاها الأمم المتحدة، وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما يتم تحويل مسألة المستعمرات الايطالية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار بشأنها واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه) (برقة الجديدة، العدد758، ص1)

وللاهتمام أكثر بالقضية الليبية رأى بعض الساسة الليبيين ضرورة تحريك وتنشيط موضوع ليبيا وهي مازالت أمام وزراء خارجية الدول الكبرى في باريس، تقدم المؤتمر الوطني بطرابلس بمذكرة توضيحية لغرض عرضها في مؤتمر باريس، تضمنت عرض جغرافي لموقع البلاد وحدودها البرية والبحرية وسرد تاريخي منذ مجيء العثمانيين مروراً بالاستعمار الإيطالي وبالأخص في العهد الفاشستي وبالتحديد الأحداث التاريخية الهامة، وصولاً للحرب العالمية الثانية ومشاركة الليبيين من خلال تكوين نواة للجيش الليبي السنوسي ومساهمته في الحرب مع الحلفاء ضد إيطاليا.

وخلاصة ما تضمنته هذه المذكرة النص التالي:

(إن ليبيا لا ترضى بغير استقلالها بديلاً وأن أي حل يتعارض مع استقلالها وسلامة سيادتها يُعد جوهره مخالفاً للمبادئ الإنسانية التي تقضي باحترام حريات الشعوب ومطالبها العادلة. فقضيتنا تمتحن فيها مبادئ وروح العدالة وإنكم إذ تتناولونها بالدرس يلزم لا يغيب عن أذهانكم إننا جزء من العروبة المتمثلة في الجامعة العربية التي تؤيد حقنا في الاستقلال، وإننا كذلك جزء من العالم الإسلامي الممتد الأطراف الذي ينظر إليكم مترقباً حكمكم في قضية يعدها جزء من قضيته) (طرابلس الغرب، العدد758، ص1)

استمرت الدول الكبرى في عقد الاجتماعات والمؤتمرات حول مصير المستعمرات الإيطالية ففي ديسمبر 1946 التقى وزراء خارجية هذه الدول في باريس تتمة للمؤتمر المنعقد

قبل شهرين، بدأت المداولات والمشاورات بين هؤلاء الوزراء فكانت نقطة للتحول في قضية هذه المستعمرات وضع معاهدة الصلح مع إيطاليا موضع التنفيذ.

وفي نهاية المطاف تم توقيع معاهدة الصلح مع إيطاليا في يوم 10 فبراير 1947، وقد نصت المعاهدة على إرسال لجان تحقيق إلى المستعمرات الإيطالية لمعرفة رغبات السكان في مصير بلدانهم. (حكيم، 1970، ص36)

ومع هذا لم تفقد إيطاليا الأمل في استرجاع مستعمراتها فأنشأت وزارة خاصة بالشؤون الإفريقية، واستمرت اللقاءات بين وزراء خارجية كل من إيطاليا وبريطانيا حتى توصلا إلى اتفاق عُرف (بمشروع بيفن سفورزا) والمتضمن اشتراك كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا في الوصاية على الأقاليم الثلاثة طرابلس برقة فزان. (العقاد، 1970، ص68، 69)

ولكن رغم الخلاف بين بعض الزعامات أو القيادات الليبية والمتمثل في اختلاف وجهات النظر حول معالجة مصير البلاد السياسي، وإن الدوائر الاستعمارية حاولت استغلال هذا الخلاف عن طريق توسيع الهوة بينهم.

مع مرور الوقت استطاع هؤلاء الزعماء الاتصال فيما بينهم وتقريب وجهات النظر وتضييق هوة الخلاف باتفاق فيما بينهم نادوا فيه التمسك بوحدة التراب الليبي، وتوحيد مطالب الزعامات الليبية أمام الهيئات الدولية وإقناعها بضرورة الحصول على الاستقلال.

وبالفعل قام زعماء الحزب الوطني والجبهة الوطنية باتخاذ قرار من أجل توحيد الجهود لإفشال مشروع بيفن سفورزا. إذ تم تشكيل منظمة سياسية موحدة هي المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي يرأسه بشير السعداوي. (المفتي، 1996، ص64)

وإلى جانب المساعي المحلية وُجدت مساعي عربية تمثلت في دور الجامعة العربية بمساهمتها في تمهيد الطريق إلى الاستقلال. وهذا يتضح من خلال تصريح عبد الرحمن عزام الأمين العام للجامعة العربية نشرته صحيفة طرابلس الغرب من خلال متابعة مراسليها للمداولات العالمية والعربية لقضية ليبيا، حيث استهجن الأمين العام للجامعة مشروع الوصاية المطروح تطبيقه على المستعمرات الإيطالية خدمة للمصالح الاستعمارية والذي يجري التسويق له في أروقة الأمم المتحدة. ((إن الدول الكبرى لا تقدر الشعور العربي مجتمعاً حق قدره، فإن قبائل الليبيين كانت تحارب ضد الغزاة الإيطاليين منذ عام 1911، وقدمت للحلفاء خلال هذه الحرب معونة عظيمة خاصة. إن الوصاية الإيطالية على طرابلس وبرقة معناها الحرب، وإذا حاولت الدول الكبرى إرسال قوة دولية لمعاونة إيطاليا ضد رغبة شعب ليبيا فإن هيئة الأمم

المتحدة لا يمكنها أن تدعي أنها أداة العدالة وتصبح عديمة المنفعة والجدوى في أعين العالم)). (طرابلس الغرب، العدد9225، ص1)

فالجامعة العربية إلى جانب مصر لعبتا دوراً أساسياً للمحافظة على وحدة التراب الليبي والوقوف في وجه مشروعات التجزئة التي عرضت في العديد من المرات على مداولات وزراء خارجية الدول الكبرى، فالحكومة المصرية رأت من خلال مذكرة قدمتها إلى وزراء خارجية الدول الكبرى ذكرت فيها ضرورة استفتاء سكان ليبيا حول تحقيق مصير بلادهم السياسي في الاستقلال والوحدة.

وقد تزامن التحرك المصري مع الجامعة العربية رغم حداثة عهدها في القضية الليبية نفسها، فطرحت أو عرضت القضية الليبية أكثر من مرة على مجلس الجامعة بين عامي 1945-1947، فمجلس الجامعة أكد أكثر من مرة على وحدة واستقلال ليبيا. (العالم، 2000، ص286)

فقدمت الجامعة العديد من المذكرات التي نقلها الأمين العام إلى مداولات القضية الليبية في باريس. (العقاد، 1970، ص74)

ففي سبتمبر 1947 وضعت معاهدة الصلح الإيطالية موضع التنفيذ الأمر الذي جعل وزراء خارجية الدول الكبرى يشرعون في تنفيذ الشروط المتعلقة بالمستعمرات الإيطالية السابقة (ليبيا - الصومال - اريتريا)، وقد اشترطت المعاهدة في سبيل حل مشكلة المستعمرات وجوب مراعاة رغبات السكان ومصالحهم. لذلك اتفق وزراء الخارجية على تكوين لجنة التحقيق الرباعية في 20 أكتوبر 1947، وتضم ممثلي عن حكومات بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا. (طرابلس الغرب، العدد1426، ص1). ومن مهام هذه اللجنة جمع الحقائق من خلال إجراء اللقاءات مع السكان المحليين، وتمكينهم للإدلاء بوجهات نظرهم من خلال مقابلة اللجنة لممثلي القبائل والهيئات في أماكنهم بعد زيارة اللجنة لهم. (طرابلس الغرب، العدد1426، ص50)

وقد رأى بعض المثقفين الليبيين ((أنه على الشعب الليبي أن يبرهن على نضوجه في معركة انتخاب ممثليه، وسيكون سير هذه الانتخابات والنتائجُ التي تسفر عنها أول امتحان يجتازه الشعب ليبرهن عن نضوجه وكفاءته على القيام بشئونه، لذلك نناشد شعبنا الليبي بأن يتحلى بالحكمة والتأني في إنجاز أعماله وأن يبتعد عن الضغائن والأحقاد الشخصية، ويقوم بانتخاب ممثليه من بين أبنائه الذين لا يغامره أدنى شك في إخلاصهم الوطني)) (طرابلس الغرب، العدد1427، ص1)

وصلت اللجنة إلى ليبيا في 6 مارس 1948 وغادرتها في مايو من نفس السنة، بعدما قضت أربعين يوماً في طرابلس وعشرين يوماً في فزان وخمسة وعشرون يوماً في برقة.

جاءت تقارير اللجنة متباينة ومتضاربة رغم اتفاقها على بعض المسائل الأساسية مثل رغبة السكان في التحرر من الحكم الأجنبي وعدم قبول رجوع إيطاليا ونيل الاستقلال.

فالنتيجة النهائية لتقرير اللجنة بأن ليبيا لا تستطيع القيام بأمر نفسها وأنها تحتاج إلى العون الأجنبي لعدة سنوات في المستقبل، ولذلك لم تكن مهيأة للاستقلال. (خدوري، د ت، ص147)

وفي سنة 1949 أُعيد طرح المسألة الليبية أمام الدورة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة فشرعت اللجنة السياسية بالنظر في القضية الليبية فخصصت لها أربع عشر جلسة استمعت خلالها إلى كلمات ألقاها عدد من وفود الدول المشاركة، والتي دعت في مجملها إلى منح ليبيا استقلالها، كما استمعت إلى كلمات وفد المؤتمر البرقاوي الذي ضم، عمر فائق شنيب، وخليل القلال، وعبد الرزاق شقلوف، ووفد المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي ضم، بشير السعداوي، ومصطفى ميزران، ومحمد فؤاد شكري الذي ترأس وفد المؤتمر الطرابلسي حيث صرح الأخير بتصريح أمام اللجنة السياسية (... إن قضيتنا قضية حياة أو موت نحن معشر الليبيين ندافع دفاعاً مستميتاً عن حقنا في الحرية والاستقلال وشعبنا إن ضحى بالكثير من أبنائه في الجهاد ضد العدو الغاصب، فإنه لا يزال قوي الإرادة شديد العزم في مواصلة جهاده ضد الاستعمار ... وإن الروابط التاريخية والدينية واللغوية والثقافية والسياسية التي تجعل كل جزء من أجزاء ليبيا منتمياً للآخر وإذا ما تحدثتم على شطر من هذا الوطن الواحد على حدة فإنكم دللتم على رغبتكم في تقطيع أوصاله وحرمانه من حريته واستقلاله، وإن الطرابلسيين لا يمانعون من قبول إمارة السيد محمد إدريس السنوسي على ليبيا موحدة مستقلة ...) (طرابلس الغرب، العدد1786، ص1)

كما أكد وفد برقة على التمسك بالوحدة الوطنية، وعدم القبول برجوع الاستعمار إلى أي جزء من أجزاء ليبيا. (طرابلس الغرب، العدد1970، ص1)

وباتفاق الوفدين على وحدة الصف واختيار من يتولى حكم البلاد، أصبحت الطريق مفتوحة أمام نيل الاستقلال، فقد رحب المجتمع الدولي والمحلي بهذا الاتفاق ويتضح من خلال قبول وتأييد جامعة الدول العربية ومنظمة العالم الإسلامي لاستقلال البلاد ووحدة ترابه. (المقريف، 2004، ص250)

كما رحب الشعب الليبي بهذا الاتفاق والتأييد من الخارج ويتأكد هذا الترحيب من خلال المنابر الإعلامية وخاصة الصحف المحلية مثل طرابلس الغرب والتي جاء في مقال نشر بهذه الصحيفة ما نصه (وقف كل من الوفدين الطرابلسي والبرقاوي أمام اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة موقفاً مشرفاً رفع رأس ليبيا عالياً ودل على أن لليبيين نضوجاً سياسياً وتقديراً صحيحاً لمصالح ليبيا الوطنية ما أدى إلى إعجاب ودهشة الوفود الأخرى) (المقريف، 2004، ص251)

وبعد مناقشات ومداولات دارت في أروقة هيئة الأمم المتحدة كانت النتيجة وضع مشروع قرار في شهر نوفمبر 1949 بأغلبية 48 صوتاً مقابل صوت واحد معارض وامتنعت عن التصويت تسع دول، وقد حمل القرار رقم 289 الذي نص على أن تصبح ليبيا مستقلة ذات سيادة في موعد لا يتجاوز أول يناير 1952 على أن يوضع للدولة الجديدة دستور تقره جمعية وطنية تضم ممثلين عن الأقاليم الثلاثة برقة طرابلس فزان، كما نص القرار على تعيين مفوض خاص من الأمم المتحدة للمساعدة في صياغة الدستور، وإنشاء حكومة مستقلة، على أن يرأس مجلس يتألف من عشرة أعضاء، يمثلون مصر وفرنسا وإيطاليا والباكستان وبريطانيا والولايات المتحدة، وممثلي الأقاليم الثلاث. وممثل عن الأقليات المقيمة في ليبيا. كما نص القرار على العمل بنقل السلطات والإدارات القائمة في ليبيا إلى الحكومة الليبية المستقلة عند قيامها، وضم ليبيا إلى الأمم المتحدة، وعين المستر ادريان بلت مندوباً للأمم المتحدة في ليبيا. (قشقش، 2012، ص192)

بعد تشكيل مجلس ليبيا الاستشاري والذي عُرف (بمجلس العشرة) بدأ العمل في شهر أبريل سنة 1950م وذلك للبحث عن الأساليب التي سيتم إتباعها من أجل تشكيل الجمعية الوطنية للعمل على وضع دستور للبلاد. وبالفعل بدأت أولى الخطوات بتشكيل لجنة الواحد والعشرون عضواً يمثلون الأقاليم الثلاثة بالتساوي، وترأس هذه اللجنة محمد أبو الاسعاد العالم .... طرابلس.

عقدت الجمعية الوطنية التأسيسية أولى اجتماعاتها في طرابلس في 25 نوفمبر 1950. (المقريف، 2004، ص253)

وقد رأت اللجنة قبل العمل في وضع الدستور الاتفاق فيما بينهم على نقطتين هامتين وهما الأولى - أن تكون ليبيا دولة اتحادية. الثانية - أن يكون نظام الحكم ملكياً يتولى المملكة الأمير محمد إدريس السنوسي.

رحب أعضاء اللجنة بهاتين النقطتين مع تحفظ ممثلو طرابلس عن الأولى على أمل أن يكون هذا الاتحاد خطوة إلى طريق الوحدة الكاملة.

فالعمل من أجل وضع أو صياغة دستور يتطلب الكثير الكثير وبالأخص المراجعة أو الاطلاع على دساتير دول أخرى والأخذ بما يرونه مناسباً ومتوافقاً مع متطلبات الشعب الليبي، وبالفعل تم مراجعة دساتير كل من الهند واندونيسيا وألمانيا والأرجنتين واستراليا والبرازيل وكندا والمكسيك وبورما وسويسرا وفنزويلا، والوصول في النهاية إلى صياغة محكمة تم التوافق عليها من قبل اللجنة وفي 7 أكتوبر 1951 وضع الدستور الليبي بشكل نهائي. (زيادة، 1966،ص179)

ومع الانتهاء من وضع الدستور قررت الجمعية الوطنية التأسيسية إصدار قرار بتشكيل حكومة اتحادية برئاسة محمود المنتصر.

وتُعد هذه الحكومة المؤقتة منوطة بمهام عدة أولها المشاركة في لجنة التنسيق بالإدارتين البريطانية والفرنسية لإعداد مخططات الإدارة داخل الدولة الليبية وتحديد مواردها ووضع الميزانية العامة للاستعداد لنقل السلطات من الهيئات المشرفة على الإدارات إلى الحكومة الليبية إلى جانب إعداد مشروع قانون الانتخابات الذي قدمته إلى الجمعية الوطنية في 21 أكتوبر 1951. (حكيم، 1970، ص245)

بإعلان الملك محمد إدريس السنوسي استقلال ليبيا في يوم 24 ديسمبر 1951 بقصر المنار بمدينة بنغازي دخلت ليبيا مرحلة جديدة تحتاج إلى كوادر وطنية تعمل بجد وإخلاص لبناء الدولة الفتية، وبالفعل نجح الملك والحكومات المتعاقبة على الاستفادة من الإدارة الإنجليزية والدول العربية المجاورة في تسيير دفة الحكم إلى جانب مساهمة الأمم المتحدة من خلال إرسال خبرات تمثلت في مستشارين في جُل القطاعات العامة، فالملك بمجرد إعلان الاستقلال كلف محمود المنتصر بتشكيل حكومة جديدة تألفت من ثماني وزارات وهي:

1- محمود المنتصر رئيساً للوزراء ووزير الخارجية.

2- فتحي الكيخيا. نائباً للرئيس ووزيراً للعدل والمعارف.

3- منصور بن قدارة. وزيراً للمالية والاقتصاد.

4- علي الجربي. وزيراً للدفاع الوطني.

5- إبراهيم بن شعبان. وزيراً للمواصلات.

6- محمد بن عثمان. وزيراً للصحة. (حكيم، 1970، ص66)

إلى جانب تكليف الحكومة أصدر الملك قراراً بتعيين ولاة الولايات الثلاث.

1- فاضل بن زكري. والياً على طرابلس.

2- محمد الساقزلي. والياً على برقة.

3- أحمد سيف النصر. والياً على فزان. (رشدي، 1953، ص172)

وحسب البروتوكول (النظام) المتبع عالمياً، قدم السيد محمود المنتصر إلى مندوب الأمم المتحدة خطاب إعلان الاستقلال وتسليمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، إلى جانب طلبات ليبيا للاشتراك في عضوية الأمم المتحدة وما يتفرع منها منظمات متخصصة، كما تم توقيع اتفاقيات مع المندوب تتعلق بتقديم المساعدات الفنية من الأمم المتحدة. (المساعدة الفنية، ص20)

كانت المرحلة الأولى للحكومة الاتحادية هي تطبيق أحكام الدستور، وأولها إجراء الانتخابات العامة لتشكيل مجلس النواب في 19 فبراير 1952م.

سارعت الحكومة بتشكيل لجان في مختلف المدن والمناطق والقبائل والقرى الليبية لإجراء الانتخابات، وعلى الرغم من أن دراية السكان بالعملية الانتخابية كانت ضئيلة الا أنه في النهاية بعد جهود مكثفة بتوعية الشعب وإعلامه بالبرنامج الانتخابي وإنه شارك عدد لا بأس به من المواطنين وصل إلى ثلاثمائة ألف ناخب حيث أجريت الانتخابات سرياً في مناطق الحضر (المدن) وعلنياً بين القبائل والمناطق الريفية.

فالبرلمان يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وفق قانون الانتخابات الذي صدر من قبل الجمعية الوطنية في 6 نوفمبر 1951، كما حدد عدد أعضاء مجلس النواب بـ 55 عضواً بناءً على المادة (100) من الدستور على أساس نائب واحد لكل عشرين ألف ناخب، والمادة (101) من الدستور حددت عدد النواب لكل ولاية بـ خمسة نواب، ويشترط في عمر النائب أن لا يقل عن ثلاثين سنة، كما حددت المادة (103) مدة العضوية بالمجلس بأربع سنوات على أن يعقد المجلس جلساته في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر من كل عام ويتم الانتخاب بموجب قانون الانتخاب الاتحادي. (الكتبي، 2012، ص118)

والمادة (206) من الدستور نصت على تحديد عدد النواب لكل ولاية حسب الكثافة السكانية فكان من نصيب ولاية طرابلس خمسة وثلاثون نائباً وولاية برقة خمسة عشر نائباً وولاية فزان خمس نواب، وبالنسبة لمجلس الشيوخ تألف من أربعة وعشرين عضواً موزعة بالتساوي على الولايات الثلاثة بثمانية أعضاء من كل ولاية يعين الملك نصفهم والنصف الآخر يتم انتخابهم من قبل المجالس التشريعية بالولايات، ومدة العمل بمجلس الشيوخ ثماني سنوات حسب ما نصت عليه المادة (95) من الدستور، ويتم اختيارهم قبل صدور قرارات التعيين لهم من الشخصيات الليبية البارزة والتي لها مكانة اجتماعية في المجتمع الليبي. (الكتبي، 2012، ص117)

استمرت جهود الحكومة الاتحادية في هذا العمل الوطني من خلال إعداد الترتيبات الأولية للانتخابات بتسجيل الناخبين وإصدار التعليمات باتخاذ كافة الإجراءات لإنهاء النتائج الانتخابية وإعلانها.

وبالفعل تم تقسيم الولايات لكل ولاية ثلاث مناطق حضرية ومناطق ريفية انتخابية، وتقسيمها إلى دوائر انتخابية ووحدات داخل القبائل بحيث يتواجد في كل وحدة مركز للاقتراع، وتعيين مراقبين للانتخابات وعدد موظفين كلفوا بتسجيل الناخبين والإشراف عليهم، وفي بداية عام 1952 تم طبع بطاقات انتخابية تضمنت التاريخ والوقت والمكان المحدد للانتخاب.

وقد سارعت العديد من الشخصيات السياسية ممثلة لأحزابها للقيام بحملات إعلامية مكثفة خلال الأشهر الأولى من عام 1952 وخير دليل على ذلك الحملة الإعلانية التي قام بها المؤتمر الوطني الطرابلسي برئاسة بشير السعداوي. (خدوري، د ت، ص228)

وبمجرد الانتهاء من الانتخابات شرعت الحكومة باستعداداتها لافتتاح الدورة الأولى للبرلمان وذلك في 25 مارس 1952 بمدينة بنغازي، وحضر الملك محمد إدريس السنوسي جلسة الافتتاح، وفي اليوم التالي انتخب لرئاسة مجلس النواب عبد المجيد كعبار. (خدوري، د ت، ص228)

الخلاصة

عانى الليبيين كثيراً جراء السيطرة الاستعمارية على أراضيهم لعدة عقود، وكان أملهم جلاء هذه القوى عن أراضيهم، فشارك عدد لا بأس به من الليبيين في الحرب ضد إيطاليا مع قوات الحلفاء آملين الحصول على الاستقلال، وبنجاح الحلفاء وانتصارهم في الحرب العالمية الثانية، فرح الليبيون بهزيمة إيطاليا متوقعين بمجرد انتهاء الحرب البدء في الشروع في بناء دولة مستقلة حديثة، ولكن تكالب الدول الكبرى على ليبيا وقفت حجرة عثرة أمام طموح شعبها، فحاولت روسيا بعد انتهاء الحرب الحصول على موطأ قدم لها في شمال أفريقيا من أجل نشر الفكر الشيوعي، وبالفعل اقترح ممثلها في المؤتمرات الدولية التي عقدت بعد انتهاء الحرب الوصاية على إقليم طرابلس، ولكن خوفاً من المد الشيوعي في شمال أفريقيا وجنوب المتوسط عملت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بكل قواها الوقوف أمام الطموح الروسي، فعارضت بشدة على هذه الفكرة، وافترضت كل من هذه الدول مقترحات بشأن المستعمرات الإيطالية بما فيها ليبيا، فرأت بريطانيا للخروج من هذا المأزق طرح فكرة منح الاستقلال لليبيا، لقيت هذه الفكرة القبول عند الرأي العام الليبي والترحيب.

تم إعاقة هذا المشروع من قبل إيطاليا رغبة منها في العودة لليبيا عن طريق مشروع بيفن سفورزا، فتحركت القوى المحلية ممثلة في الأحزاب والمؤتمرات الوطنية في الأقاليم الليبية وجلوس زعاماتها على طاولة واحدة لإنقاذ البلاد، وبالفعل طالبت هذه القيادات الجامعة العربية بالتدخل وبشكل سريع لإنقاذ الموقف، قدمت الجامعة العربية مذكرة بشأن منح ليبيا استقلالها.

أعلن عنه في بنغازي بتاريخ 24 ديسيمبر1951م وولي إدريس السنوسي ملكاً على البلاد، وكلفت حكومة مؤقتة لتسيير الأمور، وتم انتخاب مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

1- الأمم المتحدة، المساعدة الفنية، 1952.

2- صحيفة طرابلس الغرب، الأعداد التالية:

- العدد - 888 - 1946.
- العدد - 889 - 1946.
- العدد - 893 - 1946.
- العدد - 758 - 1946.
- العدد - 1426 - 1948.
- العدد - 1427 - 1948.
- العدد - 1786 - 1949.
- العدد - 1790 - 1949.

ثانياً: المراجع:

1. حكيم، سامي، استغلال ليبيا بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1970.
2. خدوري، مجيد. ليبيا في العصور الحديثة، دراسة في تطورها السياسي، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت.
3. رشدي، راسم. طرابلس الغرب بين الماضي والحاضر، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953.
4. زيادة، نقولا. ليبيا في العصور الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1970.
5. الشريف، مفتاح السيد. ليبيا نشأة الأحزاب ونضالاتها، الفرات للنشر والتوزيع، 2010.
6. العالم، عز الدين عبد السلام. تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والاجتماعي، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 2000.
7. العقاد، صلاح. ليبيا المعاصرة، المركز الوطني لدراسات التاريخية، المطبعة الفنية الحديثة، 1970.
8. قشقش، محمود العارف. مصادر الاقتصاد الليبي قبل ظهور النفط وبعده، المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2012.
9. الكتبي، سالم. الدستور في ليبيا تاريخ وتطورات، دار الساقية، بنغازي، 2012.
10. المفتي، محمود سعيد. أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعصر، مركز جهاد الليبيين، طرابلس، 1996.

المقريف، محمد يوسف. ليبيا بين الماضي والحاضر، صفحات من التاريخ السياسي، ج1، ميلاد دولة الاستقلال للنشر والتوزيع 2004.